

المؤتمر العام

C 89/INF/2

March 1989

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، روما

A

الدورة الخامسة والعشرون

روما، ١١ - ١٩٨٩/١١/٣٠

دليل إدارة الجلسات العامة

أعدت المذكرات والمقتطفات التالية من اللائحة المعنية، مع الإشارة بوجه خاص إلى التصويت والانتخابات، لمساعدة المندوبين:

بيان المحتويات

الصفحة

1	أولا - سلطات الرئيس
1	سلطات رئيس المؤتمر ونوابه وواجباتهم
2	مراعاة اللياقة في المناقشة
2	حق الرد
3	الاعتراض على قرارات الرئيس
3	نائب الرئيس
4	النصاب
5	حقوق التصويت للدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين
6	ثانيا- الاقتراحات والتعديلات
6	الاقتراحات والتعديلات أثناء اجتماعات المؤتمر
7	التصويت على الاقتراحات والتعديلات
7	إعادة النظر في الاقتراحات
7	تعديل الاقتراحات
8	اختصاص المؤتمر أو المجلس
8	الموافقة العامة على الاقتراحات
10	ثالثا- النقاط النظامية
10	النقاط النظامية

12	رابعاً- الايقاف والتأجيل وقفل باب المناقشة
12	وقف الجلسة أو تأجيلها
12	تأجيل المناقشة أو قفلها
13	ترتيب الأسبقية بين الاقتراحات
14	خامساً- المواد الخاصة بالتصويت
14	مدة الاخطار اللازمة للتصويت على بعض المسائل
15	اجراءات الترشيح
16	النصاب اللازم للتصويت
16	شروط الأغلبية
18	تعريف لفظ " انتخاب "
18	أنواع التصويت وطريقة اجراء التصويت
21	تعريف عبارات الأصوات المعطاة والامتناع والأصوات الملغاة
23	عدم الحصول على الأغلبية المطلوبة
24	تأجيل الاقتراع فى الانتخابات
24	اشارة النقاط النظامية أثناء التصويت
24	الطعن نتيجة التصويت أو الانتخاب
25	واجبات المسؤول عن الانتخابات
26	سادساً- اجراءات التصويت
26	اجراءات التصويت نداءً .بالاسم ويرفع الأيدى
27	اجراءات الاقتراع السرى
28	اجراء الانتخابات المتعددة بواسطة المومتم
30	اجراء الانتخابات المتعددة بواسطة المجلس

أولا - سلطات الرئيس

المواد التي تنطبق عليها

سلطات رئيس المؤتمر ونوابه وواجباتهم

١٩- من اللائحة العامة للمنظمة: لرئيس المؤتمر، علاوة على السلطات المخولة له بمقتضى المواد الأخرى الواردة فى هذه اللائحة، أن يعلن افتتاح كل جلسة عامة فى الدورة وانتهاءها، ويدير المناقشات فى الجلسات العامة، ويعمل فيها على ضمان مراعاة هذه اللائحة، ويعطى الكلمة، وي طرح المسائل للتصويت، ويعلن القرارات، ويفصل فى النقاط النظامية. وله - مع مراعاة هذه اللائحة - الاشراف الكامل على المداولات فى الجلسات. وله فى أثناء مناقشة أى موضوع أن يقترح على المؤتمر تحديد الوقت الذى يسمح به للمتكلمين وعدد المرات التى يجوز فيها أى وفد أن يتكلم بشأن أى مسألة، وأن يقفل قائمة المتكلمين، وأن يوقف الجلسة أو يؤجلها، وأن يؤجل المناقشة أو يقفلها بشأن أى موضوع محل البحث.

١٢-١٩ من اللائحة العامة للمنظمة: للمؤتمر أو المجلس أن يحدد الوقت الذى يسمح به لكل متحدث، وعدد المرات التى يمكن لأى مندوب أو ممثل أن يتحدث فيها عن أى مسألة. وعندما تكون المناقشة محدودة ويكون المندوب أو الممثل قد استنفذ الوقت المخصص له، فعلى الرئيس أن يدعوه دون إبطاء الى مراعاة النظام.

يكون الرئيس مسؤولا عن سير الجلسات والالتزام باللائحة، ويعطى الكلمة، وي طرح المسائل على المؤتمر، ويعلن القرارات التى يتم اتخاذها.

وللرئيس الاشراف الكامل على المداولات، واتخاذ القرارات بشأن النقاط النظامية.

وللرئيس:

- أن يقترح تحديد الوقت الذى يسمح به للمتحدثين،
- أن يحدد عدد المرات التى يجوز فيها للمندوب التدخل فى المناقشة،
- أن يقترح قفل قائمة المتحدثين،
- أن يوقف الجلسة أو يؤجلها،
- أن يؤجل المناقشة أو يقفلها،

(تكرر هذه المادة - بعبارة أخرى -

جزءا من الفقرة الأولى من المادة التاسعة من اللائحة العامة) للمؤتمر أن يحدد الوقت المسموح به لكل متحدث، وعدد المرات التى يجوز فيها لأى مندوب التدخل بشأن أية مسألة. فاذا ما اتفق على هذا التحديد، واستنفذ المتحدث الوقت المخصص له، فعلى الرئيس أن يدعوه الى مراعاة النظام.

وإذا وافق المؤتمر على أحد الاقتراحات الآتية الذكر، يصبح الرئيس مسؤولا عن الالتزام بمراعاتها بدقة، وخاصة من حيث عدم تجاوز المتحدث الوقت المخصص له.

مراعاة اللياقة في المناقشة

ينبغي توجيه الملاحظات كلها للرئيس،
لا للمندوبين.

وعلى المتحدث أن يقصر حديثه على
المسألة محل المناقشة، وأن يتجنب الأمور
الشخصية. وإذا اعتبر الرئيس أن ملاحظات
المتحدث غير لائقة، إذا كانت ذات طابع
شخصي أو إذا كانت تستهدف النيل من سمعة
فرد أو حكومة أو دولة، فيتعين عليه
التدخل ودعوة المتحدث الى مراعاة
النظام.

حق الرد

لم تتضمن اللائحة العامة للمنظمة أي
مواد معينة خاصة بحق الرد، لهذا فقد قرر
المؤتمر في دورته الثانية عشرة اتباع
الاجراء المستخدم في الجمعية العامة للأمم
المتحدة.

وبمقتضى هذا الاجراء اذا رغب أي
مندوب أن يرد على نقد موجه الى سياسة
حكومته، فمن المستحسن أن يفعل ذلك في
مساء اليوم الذي صدر فيه هذا النقد، بعد
أن تكون فرصة الاشتراك في المناقشة قد
أتيححت لجميع الراغبين.

وعلى هذا يعلن الرئيس في نهاية
الجلسة المسائية: "بذلك تنتهي أعمالنا
اليوم، ولكن قبل أن أعلن تأجيل الجلسة،
أعطى الكلمة لمندوب... الذي طلب
ممارسة حقه في الرد".

الاعتراض على قرارات الرئيس

٩-٤ من اللائحة العامة للمنظمة: يخضع الرئيس أثناء أدائه لوظائفه لسلطة المؤتمر.

إذا طعن أحد الوفود في قرار لا يقبله من قرارات الرئيس بشأن مسائل اجرائية أو غيرها من المسائل المماثلة، فعلى الرئيس أن يسأل المندوب عما إذا كان يرغب في تقديم اقتراح بديل. وفي حالة الإيجاب يجب ثنية الاقتراح، ثم طرحه بعد ذلك للتصويت. فإذا حصل على غالبية الأصوات المعطاة تم إقراره. أما إذا رفض فيصبح قرار الرئيس قائماً. (انظر أيضاً القسم الثالث الخاص "بالنقاط النظامية").

وعلى الرئيس دائماً أن يعرض المسألة المطروحة بوضوح تام على المؤتمر، وأن يتأكد من أنها مفهومة فهما كاملاً.

فإذا ما قامت صعوبة في هذا الشأن، فقد يكون من المفيد أن يطلب من الأمين شرح المسألة.

أما إذا كان الطعن يتناول نتيجة عملية من عمليات التصويت فعلى الرئيس أن يجرى تصويتاً ثانياً (مادة ١٢-١٥ (ب) من اللائحة العامة).

نائب الرئيس

٩-٢ من اللائحة العامة للمنظمة: في حالة غياب الرئيس عن أى جلسة عامة أو عن جانب منها، يتولى أحد نوابه الرئاسة، وتكون له نفس السلطات والواجبات التي للرئيس.

ليس للرئيس أو لنائبه حق التصويت أثناء رياستهما للجلسة . وانما يصوت بدلا عنهما عضو آخر من وفديهما .

٣-٩ من اللائحة العامة للمنظمة : ليس للرئيس أو نائبه القائم بعمله ، حق التصويت، ومع ذلك فله أن يعين مناوبا أو مساعدا أو مستشارا من وفده للتصويت بدلا عنه .

النصاب

لا يمكن فتح الجلسة مالم يتوافر النصاب .

٢-١٢ من اللائحة العامة للمنظمة : (أ) يتكوّن النصاب فى المؤتمر من أغلبية الدول الأعضاء ، وفى المجلس من أغلبية أعضاء المجلس، الا اذا نص على خلاف ذلك فى الدستور أو هذه اللائحة .

قبل الشروع فى التصويت أو الانتخاب، يجب على الرئيس أن يتحقق مرة أخرى من توافر النصاب .

(ب) قبل الشروع فى التصويت أو الانتخاب، يعلن الرئيس عدد المندوبين أو الممثلين الحاضرين . واذا كان عدد الحاضرين أقل من العدد اللازم لبلوغ النصاب، لايجرى التصويت أو الانتخاب .

١٣-٥ من اللائحة العامة للمنظمة : تخضع الاجراءات فى اللجنة الرئيسية - ما أمكن - لأحكام المادة ١٢ . ويتكوّن النصاب من ثلث أعضاء اللجنة عند النظر فى بنود جدول أعمالها وعند اتخاذ قرارات بصدد المسائل الاجرائية باستثناء الاقتراح بقفل المناقشة فى البند محل المناقشة . ويتكوّن النصاب من غالبية أعضاء اللجنة عند اتخاذ قرارات بصدد المسائل الموضوعية وعند اتخاذ قرار بصدد اقتراح بقفل المناقشة فى البند محل المناقشة .

يتكوّن النصاب لاجراء مناقشة والتصويت على المسائل الاجرائية (ماعدا اقتراحات قفل المناقشة) فى لجنة رئيسية للمؤتمر من ثلث الدول الأعضاء ، أما عند التصويت على المسائل الموضوعية وعلى اقتراحات قفل المناقشة فيتكوّن النصاب من أكثر من نصف الدول الأعضاء .

يتكوّن النصاب فى اللجان المتفرعة من اللجان الرئيسية من أكثر من نصف أعضاء هذه اللجان .

١٤-٤ من اللائحة العامة للمنظمة : يتكوّن النصاب لكل لجنة من اللجان المتفرعة من اللجان الرئيسية من أغلبية أعضائها، وتتخذ القرارات فى كل لجنة من هذه اللجان بأغلبية الأصوات المعطاة . ولايكون لأى عضو من أعضاء هذه اللجان أكثر من صوت واحد .

حقوق التصويت للدول الأعضاء وللأعضاء المنتسبين

٣-٤ { (من الدستور): لكل دولة عضو صوت واحد فقط. وليس للدولة العضو المتخلفة عن دفع اشتراكاتها المالية للمنظمة أن تتمتع بحق التصويت في الموءتمر اذا بلغ مقدار متأخراتها ما يعادل أو يزيد على مقدار الاشتراكات المستحقة عليها عن السنتين التقويميتين السابقتين. ومع ذلك يجوز للموءتمر أن يسمح لهذه الدولة العضو بالتصويت اذا اقتنع بأن عجزها عن الدفع يرجع لظروف خارجة عن ارادتها.

لكل دولة عضو صوت واحد، ولكنها تفقد هذا الحق في ظل ظروف معينة.

٣-١ { (من الدستور): ٠٠٠ ويكون لكل عضو منتسب حق الاشتراك في مداوات الموءتمر دون أن يشغل أى منصب أو يكون له حق التصويت.

لايجوز للأعضاء المنتسبين الاشتراك في التصويت.

١٢-٢٨ من اللائحة العامة للمنظمة: للأعضاء المنتسبين الحق في الاشتراك مع الدول الأعضاء في المداوات المتعلقة بالمسائل الخاصة بإدارة جلسات الموءتمر ولجانته الرئيسية ولجانه الأخرى، وذلك طبقاً لأحكام الفقرات السابقة من هذه المصادة، مع مراعاة القيود الخاصة بالتصويت وشغل المناصب المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ من الدستور، والفقرة ٣ من المادة ١٣، والفقرة ١ من المصادة ١٤، والفقرة ١ من المادة ١٥ من اللائحة العامة للمنظمة.

ثانيا - الاقتراحات والتعديلات

المواد التي تنطبق عليها

الاقتراحات والتعديلات أثناء اجتماعات المؤتمر

١١-١ من اللائحة العامة للمنظمة: تقدم الاقتراحات المتعلقة بأى بند من بنود جدول الأعمال أو تحال الى اللجنة الرئيسية أو اللجنة التى يسند اليها بحث هذا البند، الا اذا كان من المقرر بحث هذا البند فى اجتماعات عامة دون احواله مسبقا على احدى اللجان الرئيسية أو غيرها.

١١-٢ من اللائحة العامة للمنظمة: تقدم الاقتراحات والتعديلات كتابة وتسلم الى الأمين العام للمؤتمر الذى يتولى ترتيب توزيعها كوثائق من وثائق المؤتمر.

١١-٣ من اللائحة العامة للمنظمة: لايجرى الاقتراح على أى اقتراح الا اذا وزعت نسخ منه قبل الاقتراح بأربع وعشرين ساعة على الأقل، وذلك مالم تقرر الجلسة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجنة المختصة خلاف هذا. ويجوز لرئيس المؤتمر أو لرئيس احدى اللجان المعنية أن يسمح بالاقتراح على تعديلات حتى ولو لم تكن هذه التعديلات قد وزعت أو اذا كانت قد وزعت قبل الاقتراح عليها بأقل من أربع وعشرين ساعة.

١١-٤ من اللائحة العامة للمنظمة: يجوز سحب أى اقتراح فى أى وقت قبل بدء التصويت عليه، بشرط ألا يكون الاقتراح قد عدل ويجوز لأى عضو أن يعيد تقديم هذا الاقتراح الذى سبق سحبه.

قد جرت العادة على معالجة الاقتراحات المتعلقة بموضوع من موضوعات جدول الأعمال فى اللجنة الرئيسية أو اللجنة المتفرعة التى أحيل اليها هذا الموضوع، الا اذا كان الموضوع سيبحث فى الجلسة العامة.

تسلم الاقتراحات والتعديلات مكتوبة للأمين العام الذى يوزع نسخا منها على المندوبين.

ولايجوز طرح أى اقتراح للتصويت الا بعد مضي يوم كامل على توزيع نص هذا الاقتراح، مالم يقرر الاجتماع خلاف ذلك. ومع هذا يجوز للرئيس أن يسمح بالتصويت على تعديلات الاقتراحات، حتى ولو لم تكن هذه التعديلات قد وزعت مقدما.

يجوز لمقدم الاقتراح أن يسحب اقتراحه فى أى وقت قبل بدء التصويت عليه، بشرط أن لا يكون الاقتراح قد عدل.

ويجوز لعضو آخر أن يعيد تقديم الاقتراح.

التصويت على الاقتراحات والتعديلات

١٢-١٨ من اللائحة العامة للمنظمة: يجوز إجراء تصويت منفصل على أجزاء اقتراح أو تعديل إذا ما طلب مندوب أو ممثل هذا التقسيم. فإذا ما حدث اعتراض يكون الفصل في مسألة التقسيم للمؤتمر أو المجلس. وبالإضافة إلى المندوب أو الممثل الذي يطلب التقسيم، يجوز أن يتحدث مندوبان أو ممثلان في تأييد اقتراح التقسيم واثنان ضده. وإذا ووفق على اقتراح التقسيم فإن أجزاء الاقتراح أو التعديل التي تتم الموافقة عليها بعدئذ تطرح للتصويت ككل. وإذا رفضت جميع الأجزاء الجوهرية في الاقتراح أو التعديل يعتبر الاقتراح أو التعديل كله مرفوضاً.

يجوز إجراء تصويت منفصل على أجزاء اقتراح أو تعديل. ويجوز أن يتم ذلك بناء على طلب أي مندوب. كما أن للرئيس أن يقترح ذلك على المؤتمر.

ولا يجوز أن يتحدث في موضوع التصويت المنفصل على تلك الأجزاء سوى أربعة مندوبين، اثنان مؤيدان واثنان معارضان. ولا يعنى التصويت على الاقتراح المجزأ عدم التصويت عليه ككل (إلا إذا رفضت جميع أجزائه).

إعادة النظر في الاقتراحات

١٢-٢٥ من اللائحة العامة للمنظمة: في حالة إقرار أي اقتراح أو رفضه، لا يجوز إعادة النظر فيه في نفس الدورة ما لم يقرر المؤتمر أو المجلس غير ذلك. ويسمح بالكلام عن اقتراح إعادة النظر لمتحدثين اثنين فقط ممن يعارضون اقتراح إعادة النظر، ثم يطرح بعد ذلك فوراً للتصويت.

يجوز إعطاء الكلمة لمتحدثين اثنين فقط للتكلم ضد إعادة النظر في اقتراح يكون قد تم رفضه. ثم يجرى التصويت بعد ذلك على الاقتراح بإعادة النظر.

تعديل الاقتراحات

١٢-٢٦ من اللائحة العامة للمنظمة: عندما يقترح إدخال تعديل على اقتراح، يجرى التصويت على التعديل أولاً. وعندما يقترح إدخال تعديلين أو أكثر على اقتراح يصوت المؤتمر أو المجلس أولاً على التعديل الذي

هذه القاعدة مهمة، ويجب الجمع بينها وبين ماورد في الصفحتين السابقتين. وتحدث هذه القاعدة عن الترتيب الذي يجب مراعاته عند التصويت على تعديلات منفصلة (أي عند تعدد التعديلات المقترحة). ويجب

يعتبره الرئيس أكثر التعديلات بعدا عن جوهر الاقتراح الأصلي، ثم على التعديل الأقل بعدا عنه، وهكذا حتى يتم التصويت على جميع التعديلات. فإذا اقتضت الموافقة على أحد التعديلات رفض تعديل آخر بالضرورة، لا يطرح الأخير للتصويت، وإذا ما ووفق على تعديل أو أكثر طرح الاقتراح المعدل بعد ذلك للتصويت. ويعتبر تعديلا للاقتراح ما يتناول بالاضافة أو الحذف أو التنقيح جزءا من هذا الاقتراح. ولا يعتبر تعديلا ما يلغى الاقتراح. ولا يجري التصويت على تعديل لاستبدال اقتراح بآخر إلا بعد أن يتم التصويت على الاقتراح الأصلي وأي تعديلات متعلقة به.

على الرئيس تطبيق هذه القاعدة، وتفسيرها في كثير من الحالات. وعليه دائما أن يبين قراراته في وضوح تام دون اغراق في الشرح.

اختصاص المؤتمر أو المجلس

١٢-٢٧ من اللائحة العامة للمنظمة: مع مراعاة الفقرة ٢٦، فإن أي اقتراح بقرار يدعو المؤتمر أو المجلس إلى الفصل بشأن اختصاصه في اقتراح مقدم له يتعين طرحه للتصويت قبل التصويت على الاقتراح المقدم.

تتناول هذه المادة اختصاص المؤتمر بالموافقة على الاقتراحات إذ يجب أولا البت في اختصاص المؤتمر باقرار اقتراح مقدم له قبل المناقشة في موضوع هذا الاقتراح.

الموافقة العامة على الاقتراحات

١٢-١٩ (أ) من اللائحة العامة للمنظمة: يتم تعيين رئيس المجلس والمدير العام، وقبول الدول الأعضاء المنتسبة الجدد وانتخاب أعضاء المجلس، بطريق الاقتراع السري. وتتم أيضا الانتخابات الأخرى بطريق الاقتراع السري، إلا في حالة الانتخاب الذي لا يزيد فيه عدد المرشحين على عدد المناصب الشاغرة، فعندئذ يجوز للرئيس أن يعرض على المؤتمر أو المجلس اتمام التعيين بالموافقة العامة الصريحة.

بالرغم من أن الانتخابات تقتضى في العادة اجراء تصويت، إلا أنه يجوز، في حالات معينة وبشرط أن لا يزيد عدد المرشحين على عدد المناصب الشاغرة، اتمام الانتخاب بالموافقة العامة الصريحة بناء على اقتراح من الرئيس.

١٢-١٧ من اللائحة العامة للمنظمة: اذا
أريد اتخاذ قرار في مسألة لاتتعلق بانتخاب
أو لاتستلزم أغلبية الثلثين بمقتضى
الدستور أو هذه اللائحة، يجوز للرئيس أن
يقترح على المؤتمر أو المجلس الفصل في
هذه المسألة بالموافقة العامة دون
الالتجاء الى تصويت رسمى.

يجوز اقرار أية مسألة بخلاف الانتخاب
بدون تصويت، اذا ما اقترح الرئيس ذلك.
ولايجوز تطبيق هذا الاجراء عندما تكون
أغلبية الثلثين واجبة لقرار المسألة.

ثالثا - النقاط النظامية

المواد التي تنطبق عليها

النقاط النظامية

١٢-٢٠ من اللائحة العامة للمنظمة: لأي مندوب أو ممثل أن يطلب، في أثناء مناقشة أي مسألة، الكلام لاشارة نقطة نظامية، ويفصل الرئيس فورا في النقطة النظامية. ولأي مندوب أو ممثل أن يطعن في قرار الرئيس، وفي هذه الحالة يطرح الطعن للتصويت في الحال، ويسرى قرار الرئيس مالم ينقض بأغلبية الأصوات المعطاة. ولايجوز للمندوب أو الممثل الذي يطلب الكلام لاشارة نقطة نظامية أن يتحدث في جوهر الموضوع الجارى بحثه.

النقطة النظامية هي سوء ال أو طلب يوجه للرئيس ويتناول مسألة اجرائية. ويتعين على الرئيس أن يجيب عليه أو يفصل فيه فورا.

والقاعدة أن النقاط النظامية لاتتناول الا المسائل التالية:

- (أ) اختصاصي المؤتمر بتناول مسألة ما،
- (ب) الاجراء المتبع أو الواجب اتباعه،
- (ج) تطبيق دستور المنظمة أو لائحته العامة فيما يتعلق بالمسألة قيد البحث،
- (د) الكيفية التي تدار بها المناقشة،
- (هـ) المحافظة على النظام،
- (و) معلومات عن الموضوع قيد البحث،
- (ز) الترتيبات المادية (كترتيب المقاعد، والترجمة، وغيرهما)،
- (ح) الوثائق والترجمات المتصلة بالموضوع قيد البحث.

وعلى المندوب الذي يريد اشارة نقطة نظامية أن يقف ويرفع الالفة التي تحمل اسم بلده. ولايجوز له أن يتحدث في جوهر الموضوع قيد البحث.

وللرئيس أن يقض بأن السوء ال أو الطلب ليس نقطة نظامية.

وللمندوب أن يطعن في أي قرار للرئيس بصدد نقطة نظامية، ويطرح هذا الطعن فورا للتصويت، دون السماح لأحد بالتحدث.

وأثناء التصويت لايجوز للمندوبين أن
يقطعوا التصويت الا لاشارة نقطة نظامية
تتعلق بالتصويت•

١٢-١٤ من اللائحة العامة للمنظمة : بمجرد
بدء التصويت لايجوز لأى مندوب أو ممثل أن
يقطع التصويت الا لاشارة نقطة نظامية تتعلق
بالتصويت•

رابعاً - الايقاف والتأجيل وقفل باب المناقشة

المواد التي تنطبق عليها

وقف الجلسة أو تأجيلها

١٢-٢١ من اللائحة العامة للمنظمة: لأي مندوب أو ممثل أن يقترح في أثناء مناقشة أي موضوع، وقف الجلسة، أو تأجيلها، وي طرح هذا الاقتراح للتصويت في الحال دون مناقشة. وللرئيس أن يحدد الوقت الذي يسمح به للكلام لمقدم اقتراح وقف الجلسة أو تأجيلها. ولا يجوز في أي جلسة أن يقترح المندوب أو الممثل نفسه وقف الجلسة أو تأجيلها أكثر من مرة في أثناء مناقشة ذات الموضوع.

لأي مندوب أن يقترح وقف الجلسة أو تأجيلها.

ويعنى الايقاف وقف الجلسة بصفة مؤقتة ويحدد الرئيس مدة الايقاف.

أما تأجيل الجلسة فمعناه انتهاءها وتأجيل المناقشة الى وقت آخر يحدده الرئيس.

والاقتراح بايقاف الجلسة أو رفعها هو نقطة نظامية، وي طرح للتصويت في الحال دون مناقشة.

فإذا لم يحظ بالقبول، فلا يجوز للمندوب نفسه أن يتقدم به مرة أخرى في الجلسة نفسها، ما لم يتغير الموضوع قيد البحث.

تأجيل المناقشة أو قفلها

١٢-٢٢ من اللائحة العامة للمنظمة: لأي مندوب أو ممثل في أثناء مناقشة أي موضوع أن يقترح تأجيل المناقشة في الموضوع محل البحث. ويجوز فضلا عن مقدم الاقتراح أن يتحدث اثنان من المندوبين أو الممثلين في تأييد الاقتراح واثنان في معارضته، ثم ي طرح الاقتراح بعد ذلك فوراً للتصويت. وللرئيس أن يحدد الوقت المسموح به للكلام لهؤلاء المتحدثين.

تناول القسم السابق الجلسات، ويتناول هذا القسم المناقشات.

يعنى تأجيل المناقشة الارجاء المؤقت لمناقشة موضوع معين الى وقت آخر، يحدد عادة ضمن اقتراح تأجيل المناقشة. فإذا لم يحدد موعد فيفترض أن ذلك يعنى تأجيل المناقشة الى جلسة أخرى. وعلى الرئيس أن يوضح هذه النقطة قبل بدء التصويت على تأجيل المناقشة.

١٢-٢٣ من اللائحة العامة للمنظمة : لأي مندوب أو ممثل أن يقترح فى أى وقت قفل باب المناقشة فى الموضوع محل البحث، سواء أهدى أى مندوب أو ممثل آخر رغبته فى الكلام أو لم يبدها.

ويعنى اقفال المناقشة وقف جميع مناقشة حول الموضوع المحدد حتى بقية الجلسة .

ويسمح بالكلام عن اقتراح قفل باب المناقشة لاثنين ممن يعارضون الاقتراح، ثم يطرح الاقتراح للتصويت فوراً، فإذا أيد الموءتمر أو المجلس الاقتراح، أعلن الرئيس قفل باب المناقشة، ويجوز للرئيس أن يحدد الوقت المسموح به للمتحدثين بمقتضى هذه الفقرة .

ويأتى الاقتراح من المندوبين (ولو أنه يجوز أيضا للرئيس أن يتقدم به) .

وليس للرئيس، فى حالة اقتراح التأجيل، أن يعطى الكلمة لأكثر من مندوبين اثنين لتأييد الاقتراح واثنين لمعارضته .

أما فى حالة قفل المناقشة، فلا يسمح بالكلام الا لمندوبين اثنين للمعارضة .

وعلى الرئيس أن يطرح بعدئذ الاقتراح للتصويت .

وعند قفل المناقشة بهذه الكيفية، لايجوز لأى مندوب أن يعيد فتح المناقشة بصدد جوهر المسألة محل المناقشة .

ترتيب الأسبقية بين الاقتراحات

١٢-٢٤ من اللائحة العامة للمنظمة : تكون للاقتراحات التالية أولوية حسب الترتيب التالى على جميع الاقتراحات الأخرى التى تكون معروضة على الجلسة، باستثناء النقاط النظامية :

إذا تم تقديم أكثر من اقتراح واحد فيما يتعلق بوقف أو تأجيل أو قفل الجلسات أو المناقشات، فيكون ترتيب الأسبقية فيما بينها كما هو محدد فى هذه المادة .

- (أ) وقف الجلسة،
- (ب) تأجيل الجلسة،
- (ج) تأجيل المناقشة فى الموضوع محل البحث،
- (د) قفل باب المناقشة فى الموضوع محل البحث.

خامسا - المواد الخاصة بالتصويت

المواد التي تنطبق عليها

مدة الاخطار اللازمة للتصويت على بعض المسائل

٢٠-٤ (من الدستور): لا يدرج أى اقتراح بتعديل الدستور فى جدول أعمال أى دورة للمؤتمر مالم يرسل المدير العام اخطارا به للدول الأعضاء والأعضاء المنتسبة قبل افتتاح الدورة بمائة وعشرين يوما على الأقل.

تعديل الدستور
(مدة الاخطار هي ١٢٠ يوما)

٤٢-١ من اللائحة العامة للمنظمة: مع مراعاة أحكام الدستور يجوز بأغلبية ثلثى الأصوات المعطاة فى أى جلسة عامة للمؤتمر، وقف العمل بأى مادة من المواد السابقة، بشرط أن يبلغ الاخطار باقتراح وقف العمل باللائحة للمندوبين قبل الجلسة التى سيقدم فيها الاقتراح بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

وقف العمل باللائحة التى اعتمدها المؤتمر
(مدة الاخطار هي ٢٤ ساعة)

٤٢-٢ من اللائحة العامة للمنظمة: يجوز فى أى جلسة عامة للمؤتمر اقرار أى تعديلات أو اضافات على هذه اللائحة بأغلبية ثلثى الأصوات المعطاة بشرط أن يبلغ الاخطار باقتراح التعديل أو الاضافة للمندوبين قبل الجلسة التى سينظر فيها هذا الاقتراح بأربع وعشرين ساعة على الأقل، وأن يكون المؤتمر قد تلقى تقريرا عن الاقتراح من اللجنة المختصة.

تعديل اللائحة التى اعتمدها المؤتمر
(مدة الاخطار هي ٢٤ ساعة)

١٥-٢ (من اللائحة المالية): للمؤتمر أن يعدل هذه اللائحة بنفس الطريقة المنصوص عليها لتعديل اللائحة العامة للمنظمة (انظر المادة ٤٢).

تعديل اللائحة المالية
(مدة الاخطار هي ٢٤ ساعة)

٢-١١ من اللائحة العامة للمنظمة: تقدم الاقتراحات والتعديلات المكتوبة وتسلم على الأمين العام للمؤتمر الذي يتولى ترتيب توزيعها كوثائق من وثائق المؤتمر.

الاقتراحات والتعديلات المعروضة على الجلسات العامة (يجب توزيعها في العادة قبل مناقشتها بأربع وعشرين ساعة)

٣-١١ من اللائحة العامة للمنظمة: لا يجري الاقتراح على أي اقتراح إلا إذا وزعت نسخ منه قبل الاقتراح بأربع وعشرين ساعة على الأقل، وذلك ما لم تقرر الجلسة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجنة المختصة خلاف هذا. ويجوز لرئيس المؤتمر أو لرئيس إحدى اللجان المعنية أن يسمح بالاقتراح على تعديلات حتى ولو لم تكن هذه التعديلات قد وزعت أو إذا كانت قد وزعت قبل الاقتراح عليها بأقل من أربع وعشرين ساعة.

٢-١٩ من اللائحة العامة للمنظمة: يبعث المدير العام بأي طلب من هذا القبيل فور وصوله إلى الدول الأعضاء، ويدرجه في جدول أعمال الدورة التالية للمؤتمر التي تبدأ بعد ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ تسليم الطلب.

طلبات انضمام دول أو أعضاء منتسبة جدد (مدة الاخطار هي ٣٠ يوماً قبل افتتاح دورة المؤتمر).

اجراءات الترشيح

٥-١٢ من اللائحة العامة للمنظمة: يتم ترشيح أي مرشح لمنصب انتخابي يجري شغله بمعرفة المؤتمر أو المجلس بواسطة حكومة دولة عضو أو بواسطة مندوبيها أو ممثلها، ما لم ينص على خلاف ذلك في الدستور أو في هذه اللائحة. ويحدد الجهاز الذي يقوم بالتعيين اجراءات الترشيح مع مراعاة ما هو وارد في هذه اللائحة بشأن اجراءات الترشيح.

تجرى تسمية المرشحين بواسطة الدول الأعضاء أو بواسطة مندوبيها.

النصاب اللازم للتصويت

يتكوّن النصاب اللازم للتصويت في الجلسات العامة واللجان الرئيسية من أكثر من نصف الدول الأعضاء .

١٢-٢(أ) من اللائحة العامة للمنظمة : يتكوّن النصاب في المؤتمر من أغلبية الدول الأعضاء ، وفي المجلس من أغلبية أعضاء المجلس، الا اذا نص على خلاف ذلك في الدستور أو هذه اللائحة .

كذلك يتكوّن النصاب اللازم للتصويت في لجان المؤتمر الرئيسية من أكثر من نصف الدول الأعضاء .

١٣-٥ من اللائحة العامة للمنظمة : تخضع الاجراءات في اللجنة الرئيسية - ما أمكن - لأحكام المادة ١٢ . ويتكوّن النصاب من ثلث أعضاء اللجنة عند النظر في بنود جدول أعمالها وعند اتخاذ قرارات بصدد المسائل الاجرائية باستثناء اقتراح قفل المناقشة في البند محل المناقشة . ويتكوّن النصاب من غالبية أعضاء اللجنة عند اتخاذ قرارات بصدد المسائل الموضوعية وعند اتخاذ قرار بصدد اقتراح قفل المناقشة في البند محل المناقشة .

على الرئيس أن يتحقق ويعلن ما اذا كان النصاب متوافرا قبل شروع في التصويت أو الانتخاب .

١٢-٢(ب) من اللائحة العامة للمنظمة : قبل شروع في التصويت أو الانتخاب، يعلن الرئيس عدد المندوبين أو الممثلين الحاضرين . واذا كان عدد الحاضرين أقل من العدد اللازم لبلوغ النصاب، لايجرى التصويت أو الانتخاب .

شروط الأغلبية

الأغلبية العادية هي أكثر من نصف عدد الأصوات المعطاة . (الاستثناءات مبيّنة أمام الفقرة ٣(ج) من المادة ١٢ الواردة في الصفحة التالية) .

١٢-٣(أ) من اللائحة العامة للمنظمة : لاتخاذ أي قرار أو لاجراء أي انتخاب لشغل منصب انتخابي واحد تكون الأغلبية اللازمة أكثر من نصف عدد الأصوات المعطاة الا اذا نص على خلاف ذلك في الدستور أو هذه اللائحة .

٣-١٢ (ب) من اللائحة العامة للمنظمة : فى حالة اجراء الانتخاب من جانب المؤتمر لشغل أكثر من منصب انتخابى فى آن واحد تكون الأغلبية المطلوبة هى أصغر عدد من مجموع الأصوات اللازمة لانتخاب مرشحين لايزيد عددهم على عدد المقاعد المطلوب شغلها الا اذا نص على خلاف ذلك فى هذه اللائحة , وتحسب هذه الأغلبية حسب المعادلة التالية :

عدد الأصوات المعطاة

$$\frac{\text{الأغلبية المطلوبة}}{\text{عدد المقاعد} + 1} \text{ (مع عدم الاعتداد بكسور الأرقام الصحيحة) .}$$

٣-١٢ (ج) من اللائحة العامة للمنظمة : مع مراعاة أحكام المادة ٢٠ فقرة ١ من الدستور, عندما تكون الأغلبية المطلوبة لاصدار قرار من المؤتمر بمقتضى الدستور أو هذه اللائحة هى ثلثا عدد الأصوات, فيجب أن يكون مجموع الأصوات الايجابية والسلبية المعطاة أكثر من نصف عدد الدول الأعضاء بالمنظمة , واذا لم تستوف هذه الشروط يعتبر الاقتراح مرفوضاً .

تقتضى الانتخابات المتعددة (لشغل أكثر من منصب انتخابى فى آن واحد) أغلبية خاصة .

أغلبية الثلثين

فيما يلى الحالات التى تتطلب أغلبية ثلثى الأصوات المعطاة لاصدار قرار من المؤتمر بشرط أن يكون مجموع عدد الأصوات الايجابية والسلبية المعطاة أكثر من نصف عدد الدول الأعضاء بالمنظمة :

- قبول دول أعضاء أو أعضاء منتسبة جدد,
- الموافقة على المعاهدات والاتفاقيات,
- الموافقة على الاتفاقيات التى تبرم بين المنظمة والحكومات الأعضاء ,
- القرارات الخاصة بحجم الميزانية ,
- اصدار التوصيات للحكومات الأعضاء ,
- ادراج موضوعات جديدة فى جدول أعمال المؤتمر بعد التصديق عليه من المؤتمر,
- تعديل اللائحة العامة للمنظمة أو وقف العمل بها .

وفى حالة التعديلات التى يدخلها
المؤتمر على الدستور تكون الأغلبية
المطلوبة هى ثلثا الأصوات المعطاة، بشرط
أن تكون هذه الأغلبية أكثر من نصف عدد
الدول الأعضاء بالمنظمة.

وفى حالة موافقة المجلس على
الاتفاقيات أو المعاهدات والاتفاقيات
التكميلية وإضافة موضوعات إلى جدول
أعمال المجلس فى أثناء الدورة، تكون
الأغلبية المطلوبة هى ثلثا أعضاء المجلس.

تعريف لفظ "انتخاب"

١٢-٨ (أ) من اللائحة العامة للمنظمة: يعنى
لفظ "انتخاب" فيما يتعلق بهذه اللائحة
اختيار أو تعيين واحد أو أكثر من الأفراد
أو الدول أو الأماكن. ويتم انتخاب أعضاء
المجلس طبقاً للإجراء المبين فى المادة
٢٢ فقرة ١٠ (ز). وفى الحالات الأخرى يشغل
أكثر من منصب انتخابى فى اقتراع واحد
مالم يقرر المؤتمر أو المجلس خلاف ذلك.

الانتخاب هو اختيار أو تعيين لفرد أو
دولة أو مكان.

١٢-٤ (ب) من اللائحة العامة للمنظمة: يعنى
تعبير "الأصوات المعطاة" فى حالة إجراء
انتخاب لشغل أكثر من منصب انتخابى واحد
فى آن واحد مجموع الأصوات التى يدلى بها
الناخبون لجميع المناصب الانتخابية.

معنى تعبير "الأصوات المعطاة" فى
انتخاب متعدد (لمعنى تعبير "انتخاب
متعدد" انظر الفقرة ٨ (ب) من المادة ١٢
من اللائحة العامة).

أنواع التصويت وطريقة إجراء التصويت

١٢-٦ من اللائحة العامة للمنظمة: يجرى
التصويت برفع الأيدي أو نداء بالاسم أو
بالاقتراع السرى.

أنواع التصويت.

١٢-٧ (أ) من اللائحة العامة للمنظمة: مع مراعاة أحكام الفقرة ٩ من هذه المادة، يجرى التصويت نداءً بالاسم بناءً على طلب مندوب أو ممثل أو عندما تلزم أغلبية الثلثين بموجب الدستور أو هذه اللائحة ٥٥٥٥.

١٢-٨ (أ) من اللائحة العامة للمنظمة: يعنى لفظ "انتخاب" فيما يتعلق بهذه اللائحة اختيار أو تعيين واحد أو أكثر من الأفراد أو الدول أو الأماكن. ويتم انتخاب أعضاء المجلس طبقاً للإجراء المبين في المادة ٢٢ فقرة ١٥ (ز). وفي الحالات الأخرى يشغل أكثر من منصب انتخابي في اقتراح واحد مالم يقرر المؤتمر أو المجلس خلاف ذلك.

١٢-٨ (ب) من اللائحة العامة للمنظمة: لشغل منصب انتخابي واحد يجرى الانتخاب بطريق الاقتراح السري وفقاً لما هو وارد في الفقرة ١٥ من هذه المادة. ولشغل أكثر من منصب انتخابي في عملية انتخاب واحدة يتم الانتخاب بطريق الاقتراح السري وفقاً لما هو وارد في الفقرتين ١١ و ١٢ من هذه المادة.

١٢-٩ (أ) من اللائحة العامة للمنظمة: يتم تعيين رئيس المجلس والمدير العام، وقبول الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبة الجدد وانتخاب أعضاء المجلس، بطريق الاقتراح السري. ويتم أيضاً الانتخابات الأخرى بطريق الاقتراح السري، إلا في حالة الانتخاب الذي لايزيد فيه عدد المرشحين على عدد المناصب الشاغرة، فعندئذ يجوز للرئيس أن يعرض على المؤتمر أو المجلس اتمام التعيين بالموافقة العامة الصريحة.

يجرى التصويت نداءً بالاسم:

- بناءً على طلب مندوب،
- عندما تقتضى أغلبية الثلثين.

يقتضى الاقتراح السري عند اختيار أو تعيين فرد أو دولة أو مكان (انظر الفقرة ٩ (أ) من المادة ١٢).

يجوز شغل عدة مناصب انتخابية في انتخاب واحد (انتخاب متعدد).

يستخدم الاقتراح السري في الحالات

التالية:

- لتعيين رئيس المجلس،
- لتعيين المدير العام، (انظر أدناه)
- لقبول دول أعضاء أو أعضاء منتسبة،
- لانتخاب أعضاء المجلس،
- لجميع الانتخابات الأخرى مالم يكن الانتخاب محل منافسة،
- إذا طلبت أغلبية المؤتمر ذلك.

١٢-٩ (ب) من اللائحة العامة للمنظمة: يتم
الفصل فى أى موضوع آخر عن طريق الاقتراع
السرى اذا رأى المؤتمر أو المجلس ذلك.

تعين المدير العام

٣٦-١ (ب) من اللائحة العامة للمنظمة: ينتخب
المدير العام بأغلبية الأصوات المعطاة
ويتبع الاجراء التالى الى أن يحصل أحد
المرشحين على الأغلبية المطلوبة:

يطلب اجراء خاص لتنظيم الاقتراعات
المتتالية فى التصويت على تعيين المدير
العام.

(١) يجرى اقتراعات بين المرشحين جميعا،

(٢) يستبعد المرشح الذى يحصل على أقل عدد
من الأصوات فى الاقتراع الثانى،

(٣) تجرى بعد ذلك اقتراعات متتالية وفى
كل مرة يستبعد المرشح الذى يحصل على
أقل عدد من الأصوات الى أن يتبقى ثلاثة
مرشحين فقط،

(٤) يجرى اقتراعات بين المرشحين الثلاثة
المتبقين،

(٥) يستبعد المرشح الذى يحصل على أقل عدد
من الأصوات خلال الاقتراع الثانى
المذكور فى الفقرة ٤ أعلاه،

(٦) يجرى اقتراع أو اقتراعات متتالية،
اذا اقتضى الأمر، بين المرشحين
الباقين الى أن يحصل أحدهما على
الأغلبية المطلوبة،

(٧) عند تساوى اثنين أو أكثر من المرشحين
فى الحصول على أقل عدد من الأصوات فى
أحد الاقتراعات المشار إليها فى
الفقرتين ٢ و ٣ أعلاه، يجرى اقتراع أو

اقتراعات منفصلة اذا اقتضى الأمر بين هؤلاء المرشحين، ويستبعد المرشح الذى يحصل على أقل عدد من الأصوات فى هذا الاقتراع أو هذه الاقتراعات.

(٨) عند تساوى اثنين من المرشحين فى الحصول على أقل عدد من الأصوات فى ثانى الاقتراعين المشار اليهما فى الفقرة ٤ أعلاه، أو عند حصول المرشحين الثلاثة جميعا على نفس عدد الأصوات فى هذا الاقتراع، تجرى اقتراعات متتالية بين المرشحين الثلاثة الى أن يحصل مرشح واحد على أقل عدد من الأصوات، وبعد ذلك يتبع الاجراء المنصوص عليه فى الفقرة ٦ أعلاه.

تعريف عبارات الأصوات المعطاة والامتناع والأصوات الملغاة

١٢-٤(أ) من اللائحة العامة للمنظمة: تعنى عبارة "الأصوات المعطاة" لأغراض الدستور وهذه اللائحة، الأصوات الايجابية والسلبية، ولايدخل فيها الامتناع عن التصويت أو الأصوات الملغاة.

تعنى عبارة "الأصوات المعطاة" الأصوات المؤيدة أو المعارضة، أو فى حالة الانتخاب فانها تعنى الأصوات المعطاة لمرشح معين مستوفى اجراءات الترشيح. ولايحتسب الامتناع أو الأصوات الملغاة كأصوات معطاة.

١٢-٤(ب) من اللائحة العامة للمنظمة: يعنى تعبير "الأصوات المعطاة" فى حالة اجراء انتخاب لشغل أكثر من منصب انتخابى واحد فى آن واحد مجموع الأصوات التى يدلى بها الناخبون لجميع المناصب الانتخابية.

فى حالة اجراء انتخاب لشغل أكثر من منصب انتخابى واحد فى آن واحد، تحتسب الأصوات التى يحصل عليها كل منصب كعملية تصويت مستقلة. (وهكذا اذا أريد شغل خمسة أماكن انتخابية فى آن واحد، فان كل ناخب يدلى بخمسة أصوات فى ورقة اقتراع واحدة).

١٢-٤(د-١) من اللائحة العامة للمنظمة :
تعتبر ملغاة أى ورقة اقتراع تحمل أصواتا
لعدد من المرشحين يزيد على عدد الخلوات
المطلوب شغلها، أو تحمل صوتا لفرد أو
دولة أو مكان لم يرشح ترشيحا صحيحا .

١٢-٤(د-٢) من اللائحة العامة للمنظمة :
تعتبر ملغاة أيضا أى ورقة اقتراع تحمل
أصواتا لعدد من المرشحين يقل عن عدد
الخلوات المطلوب شغلها عند إجراء انتخاب
لشغل أكثر من منصب انتخابى واحد .

١٢-٤(د-٣) من اللائحة العامة للمنظمة :
لايجوز أن تحمل ورقة الاقتراع أى إشارة أو
علامة غير تلك التى تتطلبها أغراض
التصويت .

١٢-٤(د-٤) من اللائحة العامة للمنظمة :
طبقا للبنود ١ و ٢ و ٣ السابقة تعتبر
ورقة الاقتراع صحيحة عندما لا يكون هناك شك
فى نية الناخب .

١٢-٤(ج) من اللائحة العامة للمنظمة : يسجل
الامتناع عن التصويت على الوجه التالى :

(١) فى حالة التصويت برفع الأيدى، يقتصر
التسجيل على المندوبين أو الممثلين الذين
يرفعون أيديهم ردا على استفسار الرئيس عن
حالات الامتناع عن التصويت،

تلغى أية ورقة اقتراع تحمل انتخابا
لفرد أو دولة أو مكان لم يرشح ترشيحا
صحيحا .

فى حالة الانتخاب لشغل أكثر من منصب
انتخابى فى آن واحد، تعد ملغاة الأصوات
التي اختارت عددا من المرشحين يزيد على
عدد الخلوات المطلوب شغلها، أو عددا من
المرشحين يقل عن عدد الخلوات المطلوب
شغلها .

لايجوز أن تحمل أوراق الاقتراع أى
إشارة أو علامة غير تلك التى تتطلبها
أغراض التصويت، وفقا للتعليمات الواردة
فى ورقة الاقتراع .

ومع هذا تعد ورقة الاقتراع صحيحة إذا
ما انتفى الشك فى نية الناخب، وعندما
تستوفى الشروط الواردة فى الفقرة ٤(د)
بنود ١ و ٢ و ٣ من المادة ١٢ .

فى حالة التصويت برفع الأيدى، أو
التصويت نداء بالاسم، أو بالاقتراع السرى،
يسجل الامتناع عن التصويت - كما هو مبين
فى الفقرة ٤(ج) من المادة ١٢ .

(٢) فى حالة التصويت نداءً بالاسم، يقتصر على التسجيل على المندوبين أو الممثلين الذين يردون بلفظ "امتناع"،

(٣) فى حالة الاقتراع السرى، يقتصر التسجيل على أوراق الاقتراع التى تودع فى صندوق الاقتراع أما بيضاء وأما مؤشراً عليها "امتناع".

عدم الحصول على الأغلبية المطلوبة

١٢-١٣ (أ) من اللائحة العامة للمنظمة: إذا وزعت الأصوات بالتساوى بصدد مسألة لا تتعلق بانتخاب، يجرى اقتراع ثان فى جلسة تالية بعد ساعة واحدة على الأقل من نهاية الاجتماع الذى تساوت فيه الأصوات، وإذا ماتساوت الأصوات فى الاقتراع الثانى أيضاً، يعتبر الاقتراح مرفوضاً.

الاجراء الواجب اتباعه فى حالة توزيع الأصوات بالتساوى (بصدد مسألة غير الانتخاب) مما ينجم عنه تجعد الموقف.

١٢-١٠ من اللائحة العامة للمنظمة: فى أى انتخاب لشغل منصب انتخابى واحد، عدا منصب المدير العام، إذا أخفق مرشح فى الحصول على أغلبية الأصوات المعطاة فى أول اقتراع، تجرى اقتراعات متتالية فى الموعد أو المواعيد التى يحددها المؤتمرون أو المجلس الى أن يحصل مرشح على الأغلبية المطلوبة.

الاجراء الواجب اتباعه فى حالة الفشل فى الحصول على الأغلبية فى انتخاب لمكان واحد.

(أما الاجراء الواجب اتباعه فى حالة الفشل فى الحصول على الأغلبية المطلوبة فى انتخاب متعدد فقد ورد فى الفقرتين ١١ و ١٢ من المادة ١٢).

تأجيل الاقتراع في الانتخابات

يجوز تأجيل الاقتراع الثاني أو الاقتراعات المتتالية بعد اجراء الاقتراع الأول.
 ١٢-١٣ (ب) من اللائحة العامة للمنظمة: في أي مرحلة من مراحل الانتخاب بعد اجراء الاقتراع الأول، يجوز للرئيس تأجيل الاقتراعات الأخرى بموافقة المؤتمر أو المجلس.

اشارة النقاط النظامية أثناء التصويت

لايجوز قطع التصويت الا لاشارة نقطة نظامية تتعلق بالتصويت.
 ١٢-١٤ من اللائحة العامة للمنظمة: بمجرد بدء التصويت ليجوز لأي مندوب أو ممثل أن يقطع التصويت الا لاشارة نقطة نظامية تتعلق بالتصويت.

الطعن في نتيجة التصويت أو الانتخاب

الاجراء الواجب اتباعه وحدود الوقت المسموح به للطعن في نتيجة التصويت أو الانتخاب.
 ١٢-١٥ (أ) من اللائحة العامة للمنظمة: لأي مندوب أو ممثل أن يطعن في نتيجة التصويت أو الانتخاب.

(ب) اذا طعن في نتيجة تصويت تم برفوع الأيدي أو نداء بالاسم، فعلى الرئيس أن يشرع باجراء تصويت ثان فوراً،

(ج) لايصح الطعن في التصويت برفع الأيدي أو نداء بالاسم الا عقب اعلان النتيجة مباشرة،

(د) يجوز الطعن في التصويت بالاقتراع السري في أي وقت في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ اجراء الاقتراع أو لحين تسليم المرشح المنتخب منصبه أيهما أطول،

(هـ) فى حالة الطعن فى تصويت أو انتخاب
بالاقتراع السرى، فعلى المدير العام
أن يعمل على إعادة فحص أوراق الاقتراع
وجميع السجلات ذات الصلة، وأن يوزع
نتيجة الفحص ومعها الشكوى الأصلية على
جميع الدول الأعضاء بالمنظمة أو
المجلس حسب الحالة .

واجبات المسوؤل عن الانتخابات

١٢-١٦ من اللائحة العامة للمنظمة: يعين
المدير العام من بين موظفى الأمانة مسوؤلاً
للاقتراعات لكل دورة من دورات المؤتمر أو
المجلس يكون مسوؤلاً، بمساعدة نائب أو
أكثر، عن المهام التالية:

واجبات الموظف المسوؤل عن الانتخابات.

(أ) التأكد من صحة تنفيذ أحكام الدستور
واللائحة العامة للمنظمة فيما يتعلق
بإجراءات التصويت والانتخابات،

(ب) تولى جميع الترتيبات الخاصة بالتصويت
والانتخابات،

(ج) إبداء المشورة لرئيس المؤتمر أو
المجلس بشأن جميع الأمور المتعلقة
بإجراءات التصويت ونظامه،

(د) الإشراف على إعداد أوراق الاقتراع
والعمل على سلامة حفظها،

(هـ) إبلاغ رئيس المؤتمر أو المجلس بتوافر
النصاب قبل إجراء أى تصويت،

(و) حفظ سجلات نتائج جميع الانتخابات
والتأكد من تسجيلها ونشرها بأمانة،

(ز) القيام بالواجبات الأخرى ذات الصلة
التي قد تطرأ فيما يتعلق بالتصويت
والانتخابات.

سادسا - اجراءات التصويت

المواد التي تنطبق عليها

اجراءات التصويت نداء بالاسم و برفع الأيدي

١٢-٧ (أ) من اللائحة العامة للمنظمة: مع مراعاة أحكام الفقرة ٩ من هذه المادة، يجرى التصويت نداء بالاسم بناء على طلب مندوب أو ممثل أو عندما تلزم أغلبية الثلثين بموجب الدستور أو هذه اللائحة. ويجرى التصويت نداء بالاسم بندا أسماء جميع الدول التي لها حق التصويت حسب الترتيب الأبجدي. ويحدد الرئيس اسم أول دولة ينادى عليها عن طريق القرعة. ويجيب مندوب أو ممثل كل دولة عضو بـ "نعم" أو "لا" أو "امتناع". وفي نهاية أي تصويت نداء بالاسم ينادى من جديد على اسم الدولة العضو التي لم يجب مندوبها أو ممثلها، ويسجل صوت كل دولة عضو مشتركة في أي تصويت بالنداء بالاسم في مضبطة الجلسة.

(ب) يتم عدّ الأصوات وتسجيلها، في حالتي التصويت برفع الأيدي أو النداء بالاسم، بواسطة أو بإشراف الموظف المسؤول عن الانتخاب في المؤتمر أو المجلس الذي يعينه المدير العام وفقا للفقرة ١٦ التالية.

(ج) اذا وقع الاختيار في اقتراعيين متتاليين نداء بالاسم على اسم نفس الدولة، يختار الرئيس اسم دولة أخرى باجراء القرعة مرة أو عدة مرات.

يجرى التصويت نداء بالاسم فيما يلي:

- بناء على طلب مندوب،
- عندما تقتضى أغلبية الثلثين.

ويجرى التصويت نداء بالاسم حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء، ويحدد الرئيس اسم أول دولة ينادى عليها عن طريق القرعة.

طريقة التصويت برفع الأيدي والنداء

بالاسم (وبلاحظ أنه في التصويت نداء بالاسم في قاعة الجلسات العامة سيظهر رد كل مندوب على لوحة كهربائية للتأكد من أن اجابته سمعت وسجلت تسجيلًا صحيحًا).

اجراءات الاقتراح السرى

- تعيين حاسبى الأصوات.

١٢-٩(ج) من اللائحة العامة للمنظمة:

١- لاجراء اقتراح سرى يعين رئيس المؤتمرات أو المجلس حاسبين اثنين للأصوات من بين المندوبين أو الممثلين أو مناوبيهم. وفى حالة الاقتراح السرى بصدد الانتخاب يكون حاسباً الأصوات من المندوبين أو الممثلين أو مناوبيهم ممن لا تكون لهم مصلحة مباشرة فى الانتخاب.

٢- يكون من واجبات حاسبى الأصوات الاشراف على اجراءات الاقتراح وعقد أوراق الاقتراح، والفصل فى صلاحية ورقية الاقتراح فى حالة الشك، واعتماد نتيجة كل اقتراح.

٣- يجوز تعيين نفس حاسبى الأصوات لاقتراعات أو انتخابات متتالية.

- أوراق الاقتراح.

١٢-٩(د) من اللائحة العامة للمنظمة: يوقع

الموظف المرخص له من بين موظفى أمانة المؤتمر أو المجلس على أوراق الاقتراح بالأحرف الأولى من اسمه. ويكون الموظف المختص بالانتخابات مسوؤلاً عن ضمان تنفيذ هذا الاجراء. وتسلم فى كل اقتراح ورقية اقتراح بيضاء واحدة لكل وفد له حق التصويت.

- مقصورات التصويت.

١٢-٩(هـ) من اللائحة العامة للمنظمة: عند

اجراء اقتراح سرى، تقام مقصورة أو أكثر للاقتراح يتم الاشراف عليها بطريقة تضمن السرية التامة للاقتراح.

١٢-٩(و) من اللائحة العامة للمنظمة: اذا
أخل أى مندوب بصلاحيه ورقة الاقتراع
المعطاة له ، فيجوز له قبل مغادرة دائره
مقصورة الاقتراع أن يطلب ورقة اقتراع
بيضاء جديدة يسلمها له الموظف المختص
بالانتخاب مقابل تسليمه ورقة الاقتراع
الملغاة ، وتبقى ورقة الاقتراع الملغاة فى
حيازة الموظف المختص بالانتخاب.

- يجوز تغيير أوراق الاقتراع الملغاة .

١٢-٩(ز) من اللائحة العامة للمنظمة: اذا
غادر حاسبا الأصوات القاعة التى يوجد فيها
المندوبون أو الممثلون ليقوما بـ
الأصوات، فلا يجوز الا للمرشحين أو
للمراقبين المعينين من قبلهم حضور عملية
العد دون الاشتراك فيها.

- حضور عملية عدّ الأصوات.

١٢-٩(ح) من اللائحة العامة للمنظمة: لايجوز
لأعضاء الوفود، ولا لأعضاء أمانة المؤتمر
أو المجلس المسؤولين عن الاشراف على
التصويت بالاقتراع السرى أن يبوحوا لأى شخص
غير مسوؤل بأى معلومات من شأنها أن تخل
أو يشك فى أنها تخل بسرية الاقتراع.

- المحافظة على سرية الاقتراع.

١٢-٩(ط) من اللائحة العامة للمنظمة:
المدير العام مسوؤل عن حفظ جميع أوراق
الاقتراع فى مكان أمين الى أن يشغل
المرشحون المنتخبون مناصبهم أو لمدة ثلاثة
أشهر من تاريخ الاقتراع أيهما أطول.

- حفظ أوراق الاقتراع فى مكان أمين.

اجراء الانتخابات المتعددة بواسطة المؤتمر

١٢-١١ من اللائحة العامة للمنظمة: فى أى
انتخاب يجريه المؤتمر لشغل أكثر من
منصب انتخابى واحد فى آن واحد يطبق
مايلى:

لايد من الادلاء بالأصوات لكل منصب من
المناصب المراد شغلها.

(أ) يدلى كل ناخب - مالم يمتنع كلية عن التصويت - بصوت واحد لكل منصب - انتخابى يراد شغله ، مع اعطاء كل صوت لمرشح مختلفه ، وأى ورقة لاتنطبق عليها هذه الشروط تعتبر ملغاة .

(ب) أى مرشح يحصل على الأغلبية المطلوبة من الأصوات المعطاة طبقا لما جاء فى الفقرة ٣ (ب) من هذه المادة يعلن انتخابه .

(ج) اذا لم يسفر الاقتراع الأول الا عن شغل بعض المناصب الانتخابية فقط، يجرى اقتراع ثان حينئذ شروط الاقتراع الأول - لشغل المناصب الباقية .

(د) يتبع هذا الاجراء حتى يتم شغل جميع المناصب الانتخابية .

(هـ) اذا لم يحصل أى من المرشحين فى أى اقتراع على الأغلبية المطلوبة، يستبعد المرشح الذى حصل على أقل عدد من الأصوات فى ذلك الاقتراع ثم يجرى اقتراع آخر بين بقية المرشحين طبقا للفقرة (ج) السابقة .

(و) اذا لم يحصل أحد المرشحين فى أى اقتراع على الأغلبية المطلوبة، وحصل أكثر من مرشح على أقل عدد من الأصوات، يجرى اقتراع منفصل بين هؤلاء المرشحين، ويستبعد من يحصل منهم على العدد الأقل من الأصوات .

الامتناع عن التصويت يجب أن يشمل جميع المناصب المراد التصويت عليها فى ورقة الاقتراع - ولايسمح بالامتناع عن التصويت بالنسبة لبعض المناصب .

يعلن انتخاب المرشحين الذين يحصلون على الأغلبية كما هو وارد فى الفقرة ٣ (ب) من المادة ١٢ السالفة الذكر .

يجرى اقتراع ثان واقتراعات تالية بالنسبة لبقية المرشحين حتى يتم شغل جميع المناصب .

اذا لم يتم انتخاب مرشح فى أى اقتراع، فيستبعد المرشح الذى حصل على أقل عدد من الأصوات .

اذا حصل أكثر من مرشح على أقل عدد من الأصوات، تجرى اقتراعات منفصلة بينهم لتحديد من يستبعد منهم .

(ز) إذا حصل أكثر من مرشح مرة أخرى على أقل عدد من الأصوات في الاقتراع المنفصل المنصوص عليه في الفقرة (و) السابقة، يعاد الاقتراع المنفصل بالنسبة لهؤلاء المرشحين حتى يتم استبعاد واحد منهم، فإذا ما حصل نفس المرشحين جميعاً على أقل عدد من الأصوات في اقتراعين متتاليين منفصلين، يتم استبعاد واحد منهم بطريق القرعة.

(ح) إذا حدث في أي مرحلة من مراحل الانتخاب فيما عدا الاقتراع المنفصل أن حصل جميع المرشحين الباقين على نفس عدد الأصوات، فعلى رئيس المؤتمر أو المجلس أن يعلن رسمياً أنه إذا أسفر الاقتراعات التالية عن توزيع الأصوات بالتساوي مرة أخرى، فسوف يوقف الاقتراع لمدة يحددها ثم يحسب اقتراعين آخرين. وإذا ما أسفر الاقتراع النهائي عقب اتساع هذا الاجراء عن توزيع الأصوات بالتساوي مرة أخرى فيحدد المرشح الفائز بطريق القرعة.

اجراء الانتخابات المتعددة بواسطة المجلس

في حالة الانتخابات التي يجريها المجلس لشغل أكثر من منصب انتخابي واحد في آن واحد، تتبع الشروط الواردة في الفقرة ١٢ من المادة ١٢.

(أ) يتكوّن النصاب من ثلث أعضاء المجلس وتتكوّن الأغلبية من أكثر من نصف عدد أعضاء المجلس الذين يدلون بأصوات صحيحة.

(ب) يدلي كل ناخب - مالم يمتنع كلية عن التصويت - بصوت واحد لكل منصب انتخابي يراد شغله مع اعطاء كل صوت لمرشح مختلف، وأي ورقة اقتراح لا تنطبق عليها هذه الشروط تعتبر ملغاة .

(ج) المرشحون الذين يحصلون على أكثر عدد من الأصوات يعلن انتخاب عدد منهم بما يعادل عدد المناصب الانتخابية المراد شغلها بشرط أن يكونوا قد حصلوا على الأغلبية اللازمة المحددة في الفقرة (أ) السالفة .

(د) اذا لم يسفر الاقتراع الأول الا عن شغل بعض المناصب الانتخابية فقط، يجري اقتراح ثان بنفس شروط الاقتراع الأول - لشغل المناصب الانتخابية الباقية . ويستمر اتباع هذا الاجراء حتى يتم شغل جميع المناصب الانتخابية .

(هـ) اذا لم يتسن - أي مرحلة من مراحل الانتخاب - شغل منصب أو أكثر من المناصب الانتخابية بسبب حصول مرشحين أو أكثر على عدد متساو من الأصوات، فيجرى اقتراع منفصل بين هؤلاء المرشحين لتحديد من ينتخب منهم طبقاً لأحكام الفقرة (ج) السالفة . ويعاد هذا الاجراء عند الضرورة .